العرب
الإثنين 2020/08/10
السنة 43 العدد 11785

هل تفرض إكراهات التوازن البرلماني حساباتها على المشيشي؟

اجتماع غامض التفاصيل بين المشيشي والغنوشي

مع وصول مشاوراته الحكومية إلى أمتارها الأخيرة قبل عرض فريقه على البرلمان، اجتمع رئيس الحكومة المكلف، هشام المشيشي، برئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي، في خطوة تثير الكثير من الجدل بشأن منحى جديد قد يأخذه مسار تشكيل الحكومة في حال خضع المشيشي لإملاءات النهضة.

الجمعي قاسمي

هل يراهن المشيشي على تجاوز ثقل النهضة البرلماني؟

تونس – بدأت إكراهات التوازنات الحزبية داخل البرلمان التونسي تفرض حساباتها بقياسات مُتفاوتة على إيقاع المشاورات التي يُجريها رئيس الحكومة المُكلف هشام المشيشي لتشكيل حكومته الجديدة.

وترافقت تلك الإكراهات مع تزايد الضغوط التي تُمارسها حركة النهضة الإسلامية لدفعه إلى القبول بمقاربات على مقاسها، بحيث تتسق مع توجهاتها السياسية لطبيعة الحكومة القادمة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتكشف التطورات المحيطة بهذه المشاورات التي تدخل اليوم الاثنين، أسبوعها الثالث على التوالي، عن تبدلات في المنحى العام لمسارها وسط غموض مُتعمد بدا مُرتبطا في كثير من جوانبه برهانات الحسابات المُتحركة للمُعادلات السياسية.

وبدأت مظاهر تلك التبدلات في البروز عبر الاجتماع غير المُعلن الذي جمع السبت الماضي بين رئيس الحكومة المُكلف هشام المشيشي، ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، وذلك قبل ساعات قليلة من بدء أعمال الاجتماع الطارئ لمجلس شورى النهضة.

بدرالدين القمودي

حركة الشعب تدفع باتجاه تشكيل حكومة سياسية بدون النهضة

وأكدت مصادر مُحيطة برئيس الحكومة المُكلف، وأخرى من حركة النهضة الاسلامية لـ"العرب"، أن هذا الاجتماع الذي لم يُعلن عنه، جرى في مكان بعيد عن دار الضيافة التي اتخذها هشام المشيشي مقرا لمشاوراته.

وأشارت إلى أن هذا الاجتماع تم بناء على طلب من المشيشي، وقد استمر لأكثر من ساعتين، وذلك في خطوة وُصفت بأنها سابقة تحتاج إلى كثير من الشرح والتفسير في قادم الأيام، لأنها تنم عن تحول في منهج مشاورات المشيشي التي اعتمد فيها مبدأ العلانية.

وامتنعت المصادر المُحيطة برئيس الحكومة المُكلف عن الكشف عمّا دار خلال هذا الاجتماع، بينما اكتفت مصادر حركة النهضة بالقول إن المشيشي أعلم الغنوشي خلال هذا الاجتماع اعتزامه تشكيل "حكومة كفاءات بغطاء سياسي"، وطلب منه دعمه في البرلمان لنيل الثقة.

وتابعت أن المشيشي "بدا كأنه مسكون بهاجس سيناريو فشل حكومة الحبيب الجملي في نيل ثقة البرلمان، لذلك سعى خلال هذا الاجتماع إلى توفير كافة العوامل لضمان عدم فشل حكومته في نيل ثقة البرلمان"، على حد قولها.

وأصرت هذه المصادر في حديثها مع "العرب" على ضرورة عدم ذكرها بالاسم، وبررت ذلك برغبتها في "عدم إرباك المشاورات والمحاولات الجارية بحثا عن أوراق جديدة تُساعد على التوصل إلى تفاهمات"، على حد تعبيرها.

غير أن هذا التبرير على وجاهته السياسية، أثار مع ذلك زوبعة من الاحتمالات، وسط سلسلة لا تنتهي من التساؤلات، لاسيما في هذه الفترة التي تتعدد فيها القراءات والافتراضات بتعدد الاتجاهات السياسية.

كما ألقى توقيته، والغموض الذي أحاط به، بثقلهما على القلق المشروع الذي ينتاب العديد من الأحزاب، خاصة وأنه جاء على وقع استمرار حركة النهضة في تجميع الأوراق التي تظنها فاعلة أو لمصلحتها للضغط على المشيشي لدفعه إلى القبول بمقاربتها السياسية لطبيعة الحكومة المرتقبة.

وفي هذا السياق، لم يتردد النائب البرلماني، بدرالدين القمودي، القيادي في حركة الشعب (16 مقعدا برلمانيا) في الإعراب عن استغرابه من بطء مسار المشاورات التي يجريها المشيشي، ومن عدم وضوح ما يريد فعله، خاصة وأنه لم يُفصح لغاية الآن، عن طبيعة حكومته.

وقال لـ"العرب"، إن "حركته تُحذر من عمليات الابتزاز السياسي التي يمكن أن يقع فيها رئيس الحكومة المكلف، وتخشى من إمكانية خضوع المشيشي لابتزاز حركة النهضة الإسلامية، لتفادي تكرار سيناريو فشل حكومة الجملي في نيل ثقة البرلمان في يناير الماضي".

ولفت إلى أن حركة النهضة الإسلامية كثفت من مناوراتها التي تعكسها البيانات والتصريحات والتسريبات والاجتماعات المُتواترة لمجلس الشورى التي تهدف من خلالها إلى محاولة الضغط على المشيشي، وتوجيه مشاوراته، نحو الاتجاه الذي تريد، وبالتالي احتواء حكومته المرتقبة.

وشدد في المقابل، على أن حركة الشعب تدفع باتجاه تشكيل حكومة سياسية تتحمل فيها الأحزاب السياسية مسؤوليتها كاملة بدون حركة النهضة التي حكمت البلاد لمدة 10 سنوات وفشلت لأنها لا تستطيع التعايش مع غيرها، وتريد أن تحكم بغيرها.

وعلى عكس ذلك، قال عبدالكريم الهاروني، رئيس مجلس شورى حركة النهضة، إن حركته تُشدد على ضرورة احترام الحكومة المُقبلة لدور الأحزاب والنتائج التي حصلت عليها خلال الانتخابات، والتوازنات في البرلمان، حتى تكون لديها أغلبية تمكنها من تمرير القرارات والإصلاحات.

واعتبر في تصريح على هامش اجتماع مجلس شورى حركته، أنه "لا يمكن تشكيل حكومة بأحزاب أقلية لم تنجح في خلق أرضية لتضامن حكومي وبرلماني، لأن ذلك يجعلها غير مستقرة ويجعل رئيس الحكومة غير قادر على تنفيذ قرارات حكومته".

وعقد مجلس شورى حركة النهضة في اجتماع طارئ تواصل لساعة متأخرة من ليل السبت – الأحد، المسار الحكومي في علاقة بالمشاورات التي يُجريها المشيشي، حيث أكد على ضرورة تشكيل حكومة سياسية بحزام برلماني واسع، وبرنامج اقتصادي واجتماعي واضح.

وتُروج العديد من المصادر المحسوبة على حركة النهضة منذ الجمعة الماضي، لمُعطيات مغلوطة تدفع في جزء منها بتسريبات تبدو خارج سياق المشاورات التي يُجريها المشيشي والتفرعات الناتجة عنها، وذلك بهدف إرباك مجمل التوازنات السياسية في البلاد.

ولا تخلو تلك المُعطيات التي تُغذيها التصريحات المُتتالية لعدد من مسؤوليها، من التحدي والاستفزاز بحسابات لا تأخذ بعين الاعتبار تداعيات ذلك على استقرار البلاد، خاصة وأنها تسعى من خلالها إلى تعطيل المشاورات الحكومية، وفي الحد الأدنى منها إرباكها وعرقلتها.

فوضى الميليشيات تسرّع ظهور داعش في ليبيا

طرابلس – حذر الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر من ظهور تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في مدينة صبراتة الخاضعة لسيطرة ميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية وذلك في وقت تواصل فيه تركيا نقل المرتزقة إلى ليبيا.

وقال العميد خالد المحجوب، مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش، إن "تنظيم داعش أعاد التقاط أنفاسه في ليبيا وبدأ يستعيد نشاطا لافتا في مدينة صبراتة غربي البلاد".

وأضاف المحجوب، في تصريحات لقناة العربية، إن "تركيا نقلت حوالي 3000 مرتزق إلى ليبيا من جنسيات مختلفة وخاصة الجنسية التونسية أغلبهم عناصر متطرفة ينتمون لتنظيم داعش، تجمّعوا بعد نهاية الحرب في مدينة صبراتة واستقروا داخلها، وبدأوا نشاطهم".

وأشار المحجوب إلى أن "استيلاء هذه المجموعات على المدينة يهدد ليبيا كما تونس التي تبعد عن مدينة صبراتة مسافة 100 كم وكذلك أوروبا".

وتأتي هذه التحذيرات من الجيش الوطني في وقت تواصل فيه أنقرة حشد المرتزقة بطرق مختلفة غير آبهة بالإنذارات الدولية والأوروبية.

وتحاول تركيا تجهيز ميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية التي يرأسها فايز السراج تحسبا لمعركة سرت حيث تسعى هذه الميليشيات إلى الهجوم على مدينة سرت الاستراتيجية أين يتمركز الجيش الوطني الليبي.

خالد المحجوب

داعش التقط أنفاسه في ليبيا وبدأ ينشط في صبراتة

وفي أحدث تقرير له عن التدخل التركي في ليبيا قال المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض إن تركيا استعانت بـ"سماسرة" من أجل إغراء المرتزقة بالقتال في ليبيا في المناطق التي تسيطر عليها أنقرة في الشمال السوري.

وأكد المرصد السبت أن "السماسرة" المشرفين على عمليات ترغيب السوريين على القتال في ليبيا، يحصلون بالمقابل على مبالغ تتراوح بين 100 و300 دولار للشخص على أن يجتهدوا في إغراء السوريين وحثهم على الموافقة مقابل مبالغ مالية، مستغلين الوضع الاقتصادي الكارثي الذي وضع الكثير من السوريين تحت خط الفقر.

هاجس الاحتجاجات يخيم على تدابير تخفيف القيود الصحية في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – خيم هاجس الاحتجاجات السياسية على قرارات الحكومة الجزائرية المتعلقة بتخفيف الإجراءات الصحية، حيث عمدت إلى تسطير عودة تدريجية إلى الحياة العادية، وبشكل يحول دون السماح بعودة الاحتجاجات المعلقة، التي يخطط لعودتها إلى الشارع لمناهضة السلطة، واستكمال مسيرة الحراك الشعبي.

وأبقت الحكومة الجزائرية على حظر الأنشطة التي بإمكانها فتح المجال أمام عودة الاحتجاجات السياسية والمظاهرات الشعبية إلى الشارع، كالاستمرار في منع حركة النقل العمومي بين المحافظات، والإبقاء على الحظر الليلي، فضلا عن الاستمرار في منع صلاة الجمعة، التي كانت تمثل نقطة الانطلاق لمختلف المسيرات.

ورغم تمسك الحكومة بخطاب تفرغها للأزمة الصحية وتسيير الأزمة بشكل يجنب البلاد مخاطر تفشي الوباء، مع السهر على الحذر في العودة التدريجية للحياة العادية، إلا أن ناشطين جزموا بأن السلطة تريد استغلال الجائحة لأبعد الحدود من أجل تطويق نهائي للاحتجاجات السياسية.

وقررت الحكومة إعادة صلاة الأوقات إلى أربعة آلاف مسجد من ضمن أكثر من 20 ألف مسجد في ربوع البلاد، مما خلق لغطا لدى الشارع حول خلفيات القرار، الذي زعم الكثير بأنه جاء لتخفيف الانتقادات على الحكومة فقط، بينما تشدد الأخيرة على أنه لا يمكن تكرار تجربة سابقة حيث أدى قرار فتح بعض الأنشطة إلى تفشٍ واسع للوباء بسبب عدم احترام المواطنين للتدابير الوقائية.

وصرح وزير الشؤون الدينية والأوقاف يوسف بلمهدي، للإذاعة الحكومية، بأن "دوائره أحصت أزيد من 4000 مسجد على المستوى الوطني معني بإعادة الفتح التدريجي، وأن 24 في المئة من مجموع المساجد الموزعة عبر التراب الوطني، توفرت فيها الشروط اللازمة، بما فيها شرط الاتساع لـ1000 مصلّ".

وعن تطبيق البروتوكول الصحي في المساجد، ذكر الوزير بأنه "سيكون بإشراف وزارة الشؤون الدينية وتحت مراقبة الوالي الذي يرأس اللجنة العلمية الولائية لأن الأمر ليس خاصا بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف فقط".

واستندت الحكومة على فتوى أصدرتها اللجنة المختصة، حددت فيها "جملة من الشروط الواجب الالتزام بها بالنسبة للمصلين، كفتح المساجد 15 دقيقة قبل الأذان، وغلقها بعد الصلاة بـ10 دقائق، وإقامة الصلاة بعد الآذان مباشرة، إلى جانب توصية الأئمة بتخفيف الصلوات وعدم تطويلها".

وأكدت الفتوى على "ضرورة الإبقاء على القناع الواقي الذي يغطي الأنف أثناء الصلاة بما في ذلك السجود، وأن المساجد المعنية بالفتح ستبقى مغلقة خلال صلاة الجمعة وتصلى ظهرا في البيوت، إلى أن تتوفر الظروف المواتية للفتح الكلي".

وأمام أزمة الثقة التي تخيم على مصداقية الفتاوى الصادرة عن الجهات الحكومية أو المقربة منها، يبقى مصير الفتوى المذكورة دون مفعول لدى مرتادي المساجد والشارع بشكل عام، مما خلق حالة من الارتباك والشك في خطاب السلطة، حتى ذلك المتصل بالصحة العامة. وقررت الحكومة الجزائرية تخفيف ساعات الحظر الليلي ورفع بعض القيود على التنقل بين الولايات، والشواطئ والمنتزهات ورفع القيد عن نشاط الفنادق والمقاهي والمطاعم، والفتح الجزئي للمساجد، في حين بقي النقل العمومي بين الولايات محظورا، كما يستمر غلق المجال الجوي والبري والبحري أمام المسافرين من وإلى الجزائر.

السلطات تتصدى لعودة الاحتجاجات

حزب الأصالة والمعاصرة المغربي يستعد لقطيعة مع العدالة والتنمية

محمد ماموني العلوي

الرباط – مع بدء العد العكسي للاستحقاقات الانتخابية المقبلة يكثف حزب الأصالة والمعاصرة المغربي من تحركاته من أجل وأد الخلافات الداخلية ما يجعل الحزب قادرا على إعادة النظر في علاقته مع حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

وقال الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة (معارض) عبداللطيف وهبي في نداء وجهه إلى أعضاء حزبه أن بعض الأحزاب "دفعونا للصراع المفتعل الدائم مع قوى أخرى، وكأننا خلقنا للحرب بالوكالة، وغيرها من علاقات اللاتوازن مع باقي الأطراف الحزبية، مما أثر بشكل كبير على صورتنا وسط الرأي العام الوطني". وتابع وهبي بمناسبة الذكرى الـ12 لتأسيس الأصالة والمعاصرة، أن "أحزابا أخرى بنت علاقاتها معنا بنوع من الضبابية والاستغلال، تحتمي بقوة حزبنا ليلا، وتدعي خوفها منه نهارا، فكانت النتيجة التموقع المريح داخل مختلف الأغلبيات الحكومية".

ويرى مراقبون أن وهبي يشير إلى الصدام الذي عرفته الساحة السياسية بين حزبه والعدالة والتنمية في مرحلة ما قبل قيادته.

وقد عمل وهبي، على خفض التوتر مع الحزب الإسلامي ما جعل بعض قياديي تنظيمه السياسي يتهمونه بموالاة العدالة والتنمية والتنكر لقيم الحزب الحداثية.

وأوضح وهبي، أن "الأصالة والمعاصرة حزب بمرجعية حداثية واضحة تحاور الجميع وتحترم الجميع.. ولنا علاقات احترام وحوار مع جميع الأحزاب.. لا تحالف لدينا اليوم.. لنا تنسيق واضح مع أحزاب المعارضة احتراما لمكانتنا وللشعب المغربي وللدستور".

وأجمعت قيادات من الأصالة والمعاصرة، في تصريح لـ"العرب"، أن الحزب يجب أن يتوجه نحو الاستحقاقات المقبلة بخطى ثابتة تنسجم مع التوجهات العامة للحزب وعلى رأسها الحداثة والديمقراطية المنفتحة.

وفي ما يتعلق بموضوع العلاقات مع باقي الأحزاب أكد القيادي بالأصالة والمعاصرة عبداللطيف الغلبزوري، أن تصور رئيس الحزب، مبني على إعادة نسجها والتخفيف من حدة التوترات التي كانت تربط الأصالة والمعاصرة بهذه الأحزاب، وهو أمر "اعتبره شخصيا بمثابة أمر عادي في الممارسة السياسية".

أما بخصوص العلاقة مع العدالة والتنمية، فقد أكد الغلبزوري، أنه من خلال الرسالة وعدد من تصريحات الأمين العام للحزب، فـ"العلاقة مع هذا الحزب ينبغي أن تكون عادية كما هي مع باقي الأحزاب دون التطرق لموضوع التحالف معه". وبشأن الأصوات المعارضة للقيادة الحالية، اعتبر الغلبزوري، أن "الأمر بالنسبة لي عادي في حياة أي حزب، إذ لطالما كان هذا الأمر في مراحل سابقة من عمر الحزب.. ولكني أظن أن الجهود ستتكاثف لتقريب وجهات نظر كافة مكونات الحزب وتمكين هياكله ومؤسساته من الاستفادة من كافة كفاءات الحزب وأطره".

وتداول على حزب الأصالة والمعاصرة، خلال الـ12 سنة منذ تأسيسه في العام 2008، 6 شخصيات على منصب الأمين العام، آخرهم المحامي والبرلماني عبداللطيف وهبي، وقد شكل الحزب أول قوة معارضة في البلاد، بفريق يضم 102 برلماني.

وشدد وهبي على أن "البام" (تصغير لاسم الحزب) يسعى "للاحترام المتبادل مع جميع الفرقاء السياسيين، والاختلاف الراقي معهم حول التصورات والبرامج بشكل واضح وعلني، لن نسمح بعد اليوم بإقحام الحزب برمته في الاختلافات الشخصية أو الصراعات الذاتية".

ولزرع الثقة في جسم الحزب وتطويق أي نزعة انشقاقية، قال وهبي إن "البام" "كمشروع سياسي مختلف، متميز، بل أجزم أنه مشروع فريد من نوعه بكل المعايير، سواء من حيث طينة النساء والرجال الذين زرعوا نواة الفكرة، أو من حيث المسار التأسيسي المتميز الذي انطلق بحوارات سياسية في إطار حركة لكل الديمقراطيين، وبحوارات ثقافية مفتوحة في وجه الجميع".

وفي هذا الإطار أكد البرلماني عن الأصالة والمعاصرة محمد الحمامي أن "تنظيمه السياسي مقبل خلال العام القادم على استحقاقات مهمة ويجب أن يكون في مستوى اللحظة والحدث معا لتحقيق مرتبة مشرفة كي يبقى قويا سياسيا وتنظيميا على مختلف الأصعدة".